



مَنْ يحمي الشعب من محارِق السعودية؟!

استمرار الانغلاق وحصر معركتنا في جبهة واحدة، هيأ للعدوان السعودي فرصاً ذهبية لتنفيذ مخططة المهجى الحاقده ضد الشعب اليمني، بعد أن تركت الساحة مفتوحة لطائراته وصواريخه تشوي أجساد اليمنيين ليل نهار دون رحمة.. والتصعيد العسكري لتحالف العدوان وما يتركه من جرائم مروعة يومياً بحق عشرات المواطنين في صعدة وحجة وغيرها مما يوجب على المجلس السياسي وحكومة الإنقاذ الرد الحازم والمؤلم لوقف الجرائم من خلال رد عسكري موجه أو فتح خيارات لضرب مصالح دول العدوان في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن واللعب بأوراق سياسية واقتصادية تجعل العالم يخرج عن صمته ويتوقف عن استمرار منح السعودية أسلحة لإبادة الشعب اليمني بهذه الوحشية التي لا يجب السكوت عنها من قِبل مسنولي بلادنا بعد اليوم، فتلك الجرائم ما كان يمكن لتحالف العدوان أن يرتكبها لو عمل حساباً لحكومة الإنقاذ وخشي ردود أفعالها..

تصعيد المذابح يواجه بيانات سامجة

الحصار.. الجبهة المسكوت عنها



تظهر التقارير الدولية وخصوصاً الصادرة عن منظمات هيومن رايتس ووتش ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة فظاعة المعاناة التي يواجهها التجار والشركات المالكة للسفن التي تحمل بضائع أو مساعدات أو وقوداً إلى ميناء الحديدة وما يتعرضون له من معاملات تطفيشية وغرامات بمبالغ خيالية يدفع ثمنها المواطنون، وإجبار السفن على التفتيش في جيبوتي ومن ثم في جدة وكذلك في ميناء بنبع، وهناك سفن وبعد كل هذه الدورة التي تستمر أشهر من التطفيش تمنع من دخول ميناء الحديدة، معارك ضارية تشنها دول تحالف العدوان لمنع وصول الإغذية والأدوية والوقود إلى ميناء الحديدة، وهدفهم ترك الشعب اليمني يموت بالمجاعة أو تفكك به الأمراض، ومن ينجو من الكارثتين يُقتل بالأسلحة المحرمة دولياً.

واللافت للانتباه أنه لا وجود للمجلس السياسي أو الحكومة في هذه الجبهة وليس هناك إشارة أو ذكر من قريب أو بعيد لشكوى يمنية قدمت رسمياً للمنظمات الدولية أو للأمم المتحدة بهذا الشأن تستند إليها التقارير الدولية لاسيما وأن مزاعم التفتيش لمنع دخول الأسلحة ثبت أنها مجرد ادعاء خصوصاً وهناك سفن للمنظمات دولية تحمل مساعدات تعرضت للاختطاف وتفرغ حمولتها في السعودية أو الإمارات، ولولا تدخل المنظمات الدولية لمنعت دول العدوان دخول كل شيء إلى اليمن لأن ذلك متاح أمامها، ولا تقوم حكومة الإنقاذ بدورها في هذا الجانب وتنتظر رحمة المعتدين، على الرغم من أن هذه الجبهة من الجبهات الخطرة والتي ترك فيها المواطن يدفع الثمن، ورغم أن بالإمكان التحرك عبر القنوات الدبلوماسية أو الإعلامية لفضح العدوان بتقارير يومية عما يرتكبه من انتهاكات ضد شعبنا عبر الإصرار على حرمانه من الغذاء والدواء والوقود بمزاعم كاذبة، خاصة ودول العالم لا تدرك حقيقة ما ترتكبه السعودية وتعتقد أنها تقوم بمنع دخول الأسلحة فعلاً، طالما ليس هناك شكوى تقدم من اليمنيين، ولا تعنيها تقارير المنظمات الدولية.



ولا يفوتنا هذا التذكير أن الشعب الفيتنامي أذاق أمريكا مرارة العزيمة ووضعه أسوأ من وضع اليمن، ورغم بشاعة الحرب الأمريكية إلا أن واشنطن أجبرت على الفرار والتوقف عن إبادة الشعب الفيتنامي بعد أن واجهت الموت في مختلف الجبهات.

وعقب جريمتي سوق بكيل المر بحجة والتي سقط فيها قرابة 15 مواطناً بين شهيد وجريح، إضافة إلى جريمة مشروع مياه الازقول بمديرية سحار محافظة صعدة والتي سقط فيها أكثر من 18 عاملاً بين شهيد وجريح، لابد من إجراءات رادعة وازجرة بحق المعتدين، وعدم الاكتفاء بإحصاء عدد الجرائم والشهداء والجرحى أو التنبؤ، فالدولة مسؤولة مسئولية دينية وأخلاقية عن حماية المواطنين وليس ذرف الدموع وحفر القبور.. ولابد من الاقتصار لداء الضحايا وجعل المعتدين لا يتجرأون على ارتكاب مثل هذه الجرائم مستقبلاً.. ويفكرون بالعواقب قبل استهداف الأسواق والمدارس والصيداين وغيرهم مرة ثانية.



يواصل العدوان السعودي ارتكاب جرائم حرب بحق الإنسانية تطال بشكل يومي المواطنين اليمنيين العزل من الأطفال والنساء والشيوخ والعمال في المزارع والمواطنين في الأسواق والطلاب في المدارس والصيداين في أعماق البحر.

ففي يومي الخميس والجمعة الماضيين ارتكبت السعودية جرائم مروعة سقط ضحيتها قرابة 30 مواطناً، ولا يجب أن تغفل السعودية أو الإمارات أو السودان أو غيرها من العقاب الفوري والمؤلم وردع كل من تسول له نفسه أن يواصل التمدد في بلادنا دون سبب فحسب، وإنما وصل بهم الأمر في اختطاف وبشكل يومي جرائم العدوان وهو الخيار الوحيد المتاح حالياً أمامنا لإنقاذ أبناء شعبنا اليمني من حرب إبادة جماعية يجري تنفيذها بشكل ممنهج للعام الثالث، ولابد أن تتوقف تلك الجرائم بردع المجرمين فوراً وبحيث لا يتجرأون على ارتكاب جرائم مماثلة مستقبلاً.

القوات السودانية والأرتيرية تختطف مئات الصيادين

الجدير بالذكر أن 98 صياداً يمينياً وصلوا -الجمعة- إلى ميناء الاصطياد السمكي بمدينة الحديدة بعد أن تعرضوا للاحتجاز التعسفي من قبل السلطات الأرتيرية منذ قرابة أربعة أشهر أثناء مزاولة الصيد الاعتيادي في المياه اليمنية.

وأشارت إلى أن الإفراج عن هذه الدفعة من الصيادين يأتي بعد متابعة من قبل الحكومة وتواصلها المستمر عبر المنظمات الدولية. وقد شكوا الصيادون لوزيرة حقوق الإنسان علياء فيصل عبداللطيف الصعوبات والمشاكل التي يتعرضون لها أثناء مزاولة الصيد في المياه اليمنية وما عانوه خلال فترة الاحتجاز.

هذا وقد أكد رئيس الاتحاد السمكي في الحديدة عمر إبراهيم جنيد أن ما يتعرض له الصيادون اليمنيون من معاملات في إرتيريا يتنافى مع كل القيم الإنسانية.

ودعا الجبهات المعنية إلى التدخل العاجل لإعادة بقية الصيادين المحتجزين لدى السلطات الأرتيرية ومساعدة الصيادين الذين تم احتجازهم ومصادرة قواربهم من قبل السلطات الأرتيرية.



يكتفوا بسفك كل تلك الدماء والأرواح البريئة التي يزهقونها يومياً، بل سيواصلون جرائمهم طالما لم يجدوا رداً رادعاً.

مجدداً تخرج الحكومة وتطلق عبر وزارة الثروة السمكية بيان إدانة وتنديد وتترك المواطنين فرانس لذاب الغزاة الجدد الذين لم

أفرطت حكومة الإنقاذ في توزيع بيانات الشجب والاستنكار تنديداً بجرائم دول تحالف العدوان بشكل يومي، وكان مسئوليتها في اصدار البيانات والعودة لخوض معارك المناصب والاقصاءات وكولسة الإيرادات، ورغم أن مسئولية الحكومة حماية المواطنين والوطن والتصدي لأي عدوان بكل الأسلحة وقطع كل يد تمتد لليمن.. بيد أن مشاغل الحكومة والمجلس السياسي بقضايا ليس هذا الوقت وقت بحثها دفعت السودانين والأرتيريين ليس للمشاركة في العدوان على بلادنا دون سبب فحسب، وإنما وصل بهم الأمر في اختطاف وبشكل يومي مئات الصيادين اليمنيين ونهب قواربهم واستقدام شركات صيد لنهب الثروات البحرية اليمنية.

وجاءت جريمة اختطاف قرابة 70 صياداً يمينياً من على بُعد 17 ميلاً بحرياً من مديرية الحية ونهب قواربهم ضمن مخطط يبدأ بعملية نهب وقتل واختطاف الصيادين لينتهي باحتلال ما تبقى من الجزر اليمنية في البحر الأحمر من قبل السودان وأرتيريا مقابل احتلال سقطرى وميون من قبل دولة الإمارات.

ارتفاع أسعار الغاز.. مأساة شعب

وزير الصناعة يطرح مشروع اتفاق بيع اسطوانة الغاز بـ2000 ريال.. والحكومة تدعم!!

تستر رسمي لسرقة وتجويع الشعب ومضاعفة معاناته، الجدير بالذكر أن عملاً، السعودية المتحكمة بالغاز في مارب يزعمون أنهم يرسلون يومياً «150» ألفاً من اسطوانات الغاز المنزلي إلى العاصمة صنعاء وبقية المحافظات الخاضعة لحكومة الإنقاذ، هذا في الوقت الذي دحضت شركة الغاز في العاصمة صنعاء تلك المزاعم وأكدت أن منشأة صافر في مارب أوقفت تجميع محطات الشركة في العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات منذ نوفمبر بهدف فرض حرب اقتصادية على المواطنين من خلال رفع سعر اسطوانة الغاز المنزلي في السوق السوداء، وعلى الرغم من الوعود التي أطلقت لمعالجة المشكلة غير المبررة ومن ذلك استيراد شحنت غاز من الخارج إلا أن سعر اسطوانة الغاز لم يتراجع، وتتفاقم الأزمة أكثر في المناطق الريفية التي يقطنها 80% من سكان اليمن حيث يتجاوز سعر الاسطوانة 5500 ريال، الأمر الذي يفرض على حكومة الإنقاذ أن تتحمل مسئوليتها وتعمل بالبدائل التي تخفف من معاناة المواطنين في هذه المرحلة الصعبة وفي ظل استمرار العدوان الغاشم والحصار الجائر على شعبنا والذي يوجب على الحكومة ألا تترك المواطنين فرانس لتجار السوق السوداء الذين يسعون من وراء هذه السياسات إلى إحداث اختلالات في الشارع خدمة لأجندة العدو السعودي.



فجر وزير الصناعة والتجارة عبده بشر -السبت الماضي- قبلة جديدة كشف فيها خفايا صفقات فساد فظيعة تفاقم من معاناة المواطنين من خلال الرفع الخيالي لأسعار اسطوانة الغاز والتي أصبحت تباع ما بين 4-5 آلاف ريال، في الوقت الذي قدم الوزير عرضاً لبيع اسطوانة الغاز للمستهلكين بمبلغ 2000 ريال فقط. وقال وزير الصناعة: إن بإمكان الحكومة توفير اسطوانة الغاز المنزلي للمواطنين بسعر «2000» ريال.. مشيراً بحسب موقع «المؤتمنت» إلى أن سعر اسطوانة الغاز من مصافي مارب هو 1026 ريالاً فقط. وأضاف الوزير: عرضت الوزارة على مجلس الوزراء مشروع اتفاق مع تجار الغاز على هامش ربح للأسطوانة 150 ريالاً، ومثلها للجان الشعبية والأمن مقابل الحماية، و150 ريالاً نقابات الغاز، إضافة إلى مصاريف أخرى، وكذلك 223 ريالاً تورد للزينة العامة ليصل سعر الاسطوانة للمستهلك إلى 2000 ريال فقط. وأكد وزير الصناعة أن الاتفاق لم يجد تجاوباً حكومياً بعد.

ويأتي تصريح وزير الصناعة أمام البرلمان ليكشف فظاعة صفقات الفساد التي تفاقم معاناة المواطنين الذين يعيشون منذ قرابة عام بدون مرتبات، وصارت أغلب الأسر غير قادرة على توفير قيمة اسطوانة الغاز، ما يؤكد أن تجار السوق السوداء يتحكمون بأسعار الوقود بشكل عام ويستغلون العدوان لجني المزيد من الاموال بطرق غير قانونية، في ظل

